المســـاواة بين الجنســين

كفـــاح مـن أجـــل العـــدالة في عـــالم غيـــر متســـاوٍ

ملخـــص عـــام

معهـــد الأمـــم المتحـــدة لبحـــوث التنميـــة الاجتماعـــية

MERIC
مركـز معلومـات قـراء الشـرق الأوسـط

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD)
وكالة مستقلة تهتم بالدراسات المتعددة التخصصات حول الأبعاد الاجتماعية للمشاكل المعاصرة التي تؤثر على التنمية. ويصدر المعهد في نشاطه عن اقتناع بأن فهم السياقات الاجتماعية والسياسية أمر محوري في صياغة سياسات التنمية الفعالة. ويحاول المعهد أن يوفر للحكومات، ووكالات التنمية، والمنظمات الشعبية، والدارسين فهمًا أفضل لكيفية تأثير سياسات التنمية وعمليات التغير الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي على مختلف الجماعات الاجتماعية. ويهدف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، من خلال عمله مع شبكة كثيفة من مراكز الأبحاث الوطنية، إلى دفع البحث الأصيل ودعم القدرات البحثية في البلدان النامية. وتشمل مجالات بحث المعهد الحالية: المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، والديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان، والهويات والنزاع والتلاحم، والسياسة الاجتماعية والتنمية، والتكنولوجيا والأعمال والمجتمع.

UNRISD
Palais des Nations
1211 Geneva 10
Switzerland
Phone: +41 (0)229173020
Fax: +41 (0)229170650
info@unrisd.org
www.unrisd.org

تم إنتاج هذا التقرير بمعاونة الاتحاد الأوروبي، وقسم التعاون البحثي في وكالة التنمية الدولية السويدية (سيدا/ساريك)، ومركزالبحوث للتنمية الدولية (كندا)، وحكومة هولندا. محتويات هذا المطبوع مسؤولية معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وحده، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر هؤلاء المانحين.

المساواة بين الجنسين
كفاح من أجل العدالة
في عالم غير متساو

ملخص عام

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

تمكن إعادة إنتاج اقتباسات قصيرة من هذا المطبوع، فيما عدا الصور، دون تغيير، بدون تصريح، بشرط ذكر المصدر.
يمكن الحصول على حقوق إعادة الإنتاج أو الترجمة من معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

الأسماء التي استخدمها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في هذا المطبوع، والتي تتسق مع استخدام الأمم المتحدة لها، وكذلك طرح المواد في المطبوع، لا يعبر عن أي رأي للمعهد فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة، أو أراضي، أو مدينة، أو منطقة، أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتحديد حدودها.

الإخراج الفني والتنفيذ للنسخة العربية
كوميت للتصميم الفني COMET Design Art Center

تم إعداد الترجمة العربية تحت مسؤولية
مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)
Middle East Readers Information Center

ISBN: 9775981042

محتويـــــات التقريـــــر

الفصل الأول: بعد بكين: تقدم متفاوت في عالم غير متساو

استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين. بيئة سياسة عدم التمكين. تقديرات 2000 الرصينة.تقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية. إعادة النوع الاجتماعي إلى محور الاهتمام.الأجندات السياسية الحالية ودلالاتها بالنسبة للمساواة بين الجنسين.إقامة روابط بين السياسة الاقتصادية والمساواة بين الجنسين.حركات المرأة: السير على حبل مشدود من أجل التغيير

القسم الأول – الاقتصادات الكلية، والرفاه، والمساواة بين الجنسين

الفصل الثاني– التحرير وإزالة القيود التنظيمية: الطريق إلى المساواة بين الجنسين؟

التحرير والعولمة.الآثار "الاقتصاد الكلية" للعولمة.

الفصل الثالث – التحرير، وأسواق العمل، ومكاسب المرأة: صورة مختلطة

التجارة المحررة وتدفق الاستثمارات. آثار النمو البطيء وعدم الاستقرار الاقتصادي.

التقشف المالي. الاندماج الاقتصادي العالمي ومشاركة المرأة في صنع القرار.

الفصل الرابع– تعزيز مكاسب المرأة: الحاجة إلى أجندة سياسات أوسع

المؤشرات والقياس. التقدم في رأب الفجوة بين الجنسين في الرفاه. استراتيجيات الاقتصاد الكلي الرامية إلى تحقيق تنمية عادلة بين الجنسين.

القسم الثاني– المرأة والعمل والسياسة الاجتماعية

الفصل الخامس – تأنيث العمالة وتحولها إلى الشكل غير الرسمي

الشمال والجنوب: التقاء وتنافس؟ تشغيل النساء في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الاستمرار والتغير.

تشغيل المرأة في شرق أوروبا ووسطها: أزمة وانحدار. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعثُّر التصنيع والتنوع. منظمات العمالة غير الرسمية

الفصل السادس تغير ظروف الحياة في الريف

آثار التحرير على الفقر الريفي. آثار الإصلاح الاقتصادي على النوع الاجتماعي.

التعرف على التغير في العلاقات بين الجنسين.

الفصل السابع – هجرة العاملين عبر الحدود

تدفقات الهجرة الدولية. تغيير "أنظمة الهجرة": من الذي يدخل؟ أنماط دخول العمالة النسائية. عمال الصحة المهاجرون

الفصل الثامن – البحث عن أجندة سياسة اجتماعية جديدة

النوع الاجتماعي: "الطرف الصامت". تراتب النوع الاجتماعي والتغير المؤسسي. برامج مكافحة الفقر: تستهدف المرأة مع حيادها تجاه النوع الاجتماعي؟

القســم الثالـــث – المـــرأة في السياســة والحيــاة العامـــة

الفصـــل التاســع – المـــرأة في المناصـــب العامـــة: اتجـــاه صـــاعد

نحو "كتلة حرجة". لماذا النساء غائبات ؟ النظم الانتخابية ودخول المرأة.

الإجراء الإيجابي: زيادة الأعداد. أسطورة عداء الناخب. وجود المرأة وأداؤها في المنصب العام. توسع الأدوار السياسية للمرأة وتغيرها. حشد النساء في الأحزاب السياسية وعن طريقها. تقييم الفاعلية السياسية للنساء.

الفصـــل العاشـــر – النســـاء تحتشـــدن من أجـــل إعـــادة صياغـــة الديمقراطيـــة

الحركات النسائية والسياسة النسوية. انخراط المرأة في عملية المقرطة. رد فعل النساء تجاه الحركات التي تقوم على العقيدة أو الانتماء الإثني. احتشاد النساء عبر القومي

الفصـــل الحـــادي عشـــر – النـــوع الاجتمـــاعي و"الحكـــم الرشيـــد"

أجندة إصلاح الحكم المعاصرة. المساواة بين الجنسين، وإصلاح الحُكم.

النوع الاجتماعي والمساءلة. الإصلاح في الوظائف الحكومية. النوع الاجتماعي وأجندة حكم القانون.المؤسسات المكرسة لتمثيل احتياجات المرأة

الفصـــل الثـــاني عشـــر – اللامركزيـــة والمســـاواة بيـــن الجنســـين

انتشار وجود النساء في الحكومة المحلية. خبرات الدول في الإجراء الإيجابي. المقاومة من جانب السلطات التقليدية. الابتكارات المؤسسية الحساسة تجاه النوع الاجتماعي في الحكومة المحلية. تمكين أصوات النساء من أن تُسمع. تأثير النساء على صنع القرار المحلي. التمثيل السياسي: وعد للنساء

القســم الرابـــع – النـــوع الاجتمـــاعي، والنزاعـــات المسلحـــة، والبحـــث عن الســـلام

الفصـــل الثالـــث عشـــر – تأثيـــر النـــزاع على المـــرأة

الحرب والمرأة. المرأة بوصفها ضحية مباشرة للحرب.النساء بوصفهن مشاركات في الأعمال العسكرية. تأثير الحرب على النساء بوصفهن فاعلات اجتماعيات. النساء والبحث عن السلام.

الفصـــل الرابـــع عشـــر – بعـــد النـــزاع: المـــرأة، وبنـــاء الســـلام، والتنميـــة

استمرار العنف وعمليات الاعتداء الجنسي. تقليص "المساحات" وخيارات الحياة. التوترات بين النساء. إمكانات التغيير الإيجابي: فرص خاطفة وحقيقية. صناعة السلام على أساس النوع الاجتماعي. السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية الكلية: الآثار المترتبة على النساء. الزراعة وإصلاح الأرض. التوظيف في المناطق الحضرية. الصحة، والرفاه، والتعليم. حقوق المرأة والتغيير السياسي بعد الحرب. السعي نحو تحقيق العدالة في حالات الاغتصاب والعنف الجنسي خلال فترة الحرب.المشاركة المدنية والسياسية.

ملاحظـــات ختاميـــة

التحرير الاقتصادي احتواء الليبرالية؟ نحو أجندة سياسات تساوي بين الجنسين.

ملخـــص عـــام

بعـــد بكيـــن: تقـــدم متفـــاوت فى عـــالم غـــير متســـاوٍ

بعد مضي عشر سنوات على مؤتمر المرأة العالمي الرابع فى بكين، يظل السؤال الذي تطرحه العديد من منظمات المرأة حول العالم: ما هو حجم ما تحقق فى العقد المنصرم؟ ويظل العثور على إجابات مستعصيًا على المهتمين بالسعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، ويكتنفه الغموض.

كانت هناك بعض المكاسب الملحوظة التي تحققت للمرأة خلال تلك الفترة بلا شك، ومنها تزايد حضورها في المجالس المنتخبة ومؤسسات الدولة، وبعض الضيق فى الفجوة بين التحاق كل من الجنسين بالتعليم الابتدائي، وبدرجة أقل فى التعليم الثانوي أيضًا، وتزايد حضور المرأة في سوق العمل وفي تدفق العمالة عبر الحدود الدولية، وانخفاض معدلات الخصوبة.

وترتبط مثل تلك التغيرات في حياة المرأة بالتحولات الاجتماعية المصاحبة للتنمية الاقتصادية، ولكنها مع ذلك ليست مجرد نتاج ثانوي للنمو الاقتصادي. وفي العديد من الحالات أحدثت إصلاحات الدولة أو الحركات الاجتماعية التغير في وضع المرأة الاجتماعي أو أسرعت به. وقد استغلت حركات المرأة، الوطنية والعابرة للقوميات على حد سواء، تغير السياق السياسي في حقبة التسعينيات لدفع حقوق المرأة قُدُمًا. وكان من أهم الإنجازات فى هذا الصدد الوصول بقضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والعنف الموجه ضد المرأة، وعدم تساوي القوي في علاقات النوع الاجتماعي، إلى مركز المناقشات العالميـــة والوطنيـــة.

اســـتمرار أوجـــه عـــدم المســـاواة بيـــن الجنسيـــن

يجب تقييم تلك النتائج الإيجابية في ضوء أوجه عدم المساواة المستمرة بين الجنسين، والبيئة الاقتصادية والسياسية غير المواتية بالقدر الكافي.

على الرغم من وجود النساء بأعداد أكبر في عالم العمل ومجال السياسة، فإن تقلص هذه الفجوات بين الجنسين ، والمعَّرفة بشيء من التعميم، يخفي العديد من أوجه عدم التناظر الملحوظة بين الجنسين وأوجه التقسيم ، والتي تضع قيوداً على إتاحة الدخل والسلطة والقوة أمام المرأة. وعلى الرغم من أن انخفاض الخصوبة لا يزال يساعد على تحسين فرص حياة المرأة فى سنوات خصوبتها في العديد من البلدان، فقد ارتبط ذلك، أيضًا، فى بعض البلدان بزيادة غير طبيعية في نسبة الذكور إلى الإناث بين السكان، بسبب السلوك التمييزي ضد المرأة. وعلى مستوى أكثر عمومية، تتضح ازدواجية طبيعة إنجازات المرأة في "تأنيث" قوة العمل الذي استطاعت المرأة من خلاله أن يزداد حصولها على عمل مدفوع الأجر فى معظم البلدان، ولكن ذلك اقترن بتدهور شروط وظروف العمل للكثيرات من النساء.

ولا يوجد تفسير واحد لتلك النتائج المختلفة. فأوجه عدم المساواة بين الجنسين تضرب بجذورها في معظم المجتمعات، ويعاد إنتاجها من خلال العديد من الممارسات والمؤسسات، بما فيها التدخل بالسياسات. ومن بين الأسئلة التي يطرحها هذا التقرير السؤال التالي: ما هي المساهمة التي تقدمها سياسة التنمية من أجل إيجاد ظروف ملائمة أو غير ملائمة لتحقيق مساواة أكبر بيـــن الجنسيـــن؟

بيئـــة سياســـة عـــدم التمكيـــن

تمحورت أجندة الليبرالية الجديدة الاقتصادية – والتي بلغت حد الهيمنة في أوائل ثمانينيات القرن العشرين – حول التقشف المالى وتقوية حقوق الملكية الخاصة والسوق الذي يقوده البحث عن الربح، كما دعت تلك الأجندة إلى "تقهقر" دور الدولة. وعلى الرغم من السيطرة على التضخم في العديد من البلدان، جاء الحفاظ على استقرار الأسعار على حساب النمو وخلق فرص عمل. وأصبحت الأزمات المالية وحالات عدم الاستقرار الاقتصادي أكثر شيوعًا، كما اتسعت أوجه عدم المساواة في الدخول في جميع أنحاء العالم.

وفى غياب شبكات الأمان المناسبة، وضع تحريرُ الاقتصاد أرزاق الأسر ذات الدخول المنخفضة تحت ضغط قاس. وفي ظل الشدة الاقتصادية، ازداد ظهور النساء ذوات الدخول المنخفضة بوصفهن فاعلات اقتصاديات خارج نطاق البيت، فكن عمالة زراعية مؤقتة، أو مشتغلات في الاقتصاد الحضري غير الرسمي المكتظ، أو مهاجرات. هذا في الوقت الذي أصبح اصطباغ الخدمات الاجتماعية، الحثيث، بالطابع التجاري، يعني – خاصة فى ظل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز – أن على الأسر الأكثر فقراً أن تعيد ضبط شؤونها عن طريق نقل المزيد من أوجه الرعاية إلى الأسرة نفسها، وإلقائها على أكتـاف النســاء والفتيــات.

لقد عبّرت الأزمات الاجتماعية، التى لا تزال تضرب العديد من المناطق فى العالم، عن نفسها في أكثر الصور دراماتيكيةً في الانتفاضات المدنية والاضطرابات السياسية، بما فيها اندلاع الثورات واستمرار الحروب الأهلية، والتي كانت الإحباطات الاقتصادية والاجتماعية من بين الديناميات المسببة لها. فى مثل تلك المناطق التي يهيمن عليها عدم الأمان والعنف، لا يُفلت من الآثار المدمرة للحرب إلا القليل، بغض النظر عن الاشتراك الفعلي فيها كمقاتلين.

إعـادة النـــوع الاجتمـــاعى إلى محـــور الاهتمـــام

يعتمد اتجاه التحليل الذي تبنيناه فى هذا التقرير على مسلمة مؤداها أن المجتمعات، وعلاقاتها الاجتماعية، واقتصاداتها، وبنى القوى فيها، تنطوي على تقسيمات للنوع الاجتماعي، تضرب بجذورها فيها، تمامًا كما تعكس تقسيمات طبقية، وإثنية، وعرقية. وأوجه عدم المساواة على أساس النوع ملمحٌ يعم كل المجتمعات، وهو نتاج علاقات قوى ومعايير وممارسات، أقامهـا المجتمـع.

وعلى الرغم من أن هناك اهتمام متزايد بأوجه عدم المساواة بين الجنسين في بعض المجالات – على مستوى الأسرة الداخلي بالذات، وكذلك في المجال القانوني: حيث تلعب "التقاليد" و"الأعراف" دوراً مهمًا – فعادةً ما يكون الاهتمام الموجه إلى النوع في السياسة العامة انتقائيًا. ونتائج ذلك من صمت وإغفال واضحة جلية: فالأسواق، على سبيل المثال، وتدفقات الاقتصاد الكلي (التجارة ورأس المال) لا تخضع دائمًا لتحليل النوع الاجتماعي، وذلك للتسليم ضمنيًا بأن تلك الأسواق والتدفقات خيرة بطبيعتها ومحايدة تجاه النوع الاجتماعي. بيد أن التقرير توصل إلى أن ذلك غير صحيح بالنسبة للاقتصاد ولا بالنسبة للأسرة، كما أن الدول والمجتمعات والأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية "التقدمية" لا تعمل بالضرورة على نحو محايد تجاه النـوع الاجتمـاعي.

يركز التحليل الذي قام به التقرير، إلى حد بعيد، على العلاقات الاجتماعية، وخاصة علاقات النوع الاجتماعي عبر طائفة واسعة من المؤسسات. على أن التركيز الأساسي في التقرير ينصب على النساء، واللاتي يُنظر إليهن على أنهن مقسمات حسب الطبقة، والعرق، والإثنية، والطائفة. ومن المهم أن نُبقي الضوء مسلطًا على المرأة، في ظل التحولات الأخيرة في التفكير (واللغة المستخدمة) في بيروقراطيات التنمية، وكذلك بعض محاور الدراسات الأكاديمية التي قللت أحيانًا، عن غير عمد، من دلالة تبعية المرأة. على أن ذلك لا يعني أن الرجل مميّز دائمًا، حتى وإن كان كذلك مقارنةً بالمرأة. فقد تكون الثقافات الذكورية معوقة للرجل، بل ومدمرة له. فعلى الرغم من أن الرجل هو المرتكب الأول للعنف، على المستويين المنزلي والعام، فهو أيضًا الضحية الأولى له خارج نطاق المنزل. كذلك لا يعني التركيز على تبعية المرأة أن هناك صورة ثابتة لا تتغير لعلاقات النوع الاجتماعي: فمن المهم أن نعترف بأن تراتبات النوع الاجتماعي في تغير دائم مع تحلل الأشكال القديمة ثم إعادة خلقها.

الأجنـــدات السياســـية الحاليـــة: دلالاتهـــا بالنسبـــة للمســـاواة بيـــن الجنسيـــن

طرح السياق السياسي، وسياق السياسات، في السنوات الأخيرة فرصًا وتحديات جديدة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وحقيقة أن إصلاحات السياسة الاجتماعية و"الحكم الرشيد" تحتل الآن مكانة متقدمة على أجندة سياسة التنمية يبدو أنها تقدم نقطة انطلاق مهمة للتعامل مع أوجه المساواة القائمة على النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالنفاذ إلى الموارد والخدمات، وكذلك قدرات كل من الجنسين والفشل في مساءلة الدولة.

على أن حزمة السياسات المهيمنة – المعروفة باسم "ما بعد إجماع واشنطن" – تتمسك بالعناصر الأساسية للعقيدة الاقتصادية، مضافًا إليها أجندة "الحكم الرشيد" المشتملة على الديمقراطية، و"المشاركة"، و"تملك المجتمع". ووراء الإجماع البادي، والذي شكلته مصطلحات مشتركة مثل "الفقر" و"الحماية الاجتماعية"، لا تزال أوجه الفهم المتضاربة للسياسة الاجتماعية تتنافس فيما بينها لجذب الانتباه. وهي قائمة على قيم وأولويات وأوجه فهم مختلفة لمسؤولية الدولة. كذلك، فعلى الرغم من أن الفهم المتوسع لأجندة "الحكم الرشيد" يشتمل على التحرر السياسي، وحقوق الإنسان، ويتعامل مع مشكلات عدم المساواة الاجتماعية كجزء من الالتزام الأساسي بالديمقراطية، فإن الانتقادات تذهب إلى أن إصلاحات الحكم هذه يهيمن عليها في واقع الحال فرض صيغ مجردة – لا تفريق فيها لأي سبب كان – للإصلاح المؤسسي، وهو ما يميل إلى استبعاد المساواة بين الجنسين. على أن بعض إصلاحات الحكم، خاصة التحول إلى لامركزية السلطة السياسية بنقل تلك السلطة إلى أجهزة الحكم المحلي والبلديات، يبدو أنها سهلت من تمثيل المرأة السياسي على المستوى المحلي، مع ما لذلك من احتمالات إحداث تأثير إيجابي على السياسة. مثل تلك النتائج الإيجابية يصعب تحقيقها عندما تقاوم الأنظمةُ الأبوية التقليدية على المستوى المحلي تمثيل المرأة النشط في بنى السلطة المحلية.

والواقع أن هناك ظاهرة بزغت بقوة كبيرة في السنوات الأخيرة، وهي ظاهرة "سياسات الهوية"، والتي اتخذت على وجه الخصوص شكل حركات تحتشد حول الهوية الإثنية، أو العرقية، أو الدينية. وعلى الرغم من وجود توترات بين بعض أشكال الادعاءات القائمة على الهوية ومفاهيم المساواة بين الجنسين ، فالتوفيق بين الاثنين ليس مستحيلاً بالضرورة. على أن بعض الهجمات

مكان لإعادة التوزيع، وتجور فيه الحكومات على مصالح مواطنيها من أجل إرضاء القوى العالمية، لا يُنتظر أن يكون عالمًا يؤمّن المساواة بين الجنسين. لهذا السبب، كرست ناشطات حقوق المرأة، وعلى نحو متزايد، المزيد من اهتمامهن وطاقاتهن للبنى الأوسع للسلطة العالمية، ولتطور مشاكل عدم المساواة العالمية المتعلقة بتوجهات الاقتصاد الكلي. هذا بالإضافة إلى أن العدالة الاقتصادية العالمية تعتبر محوريةً في تحقيق المرأة لصحتها الجنسية والإنجابية وكذلك في حصولها على حقوقها. على أن وضع الاعتماد المتبادل بين العدالة الاقتصادية العالمية والعدالة بين الجنسين تحت مجهرْ أدق لصناع السياسة ليس بالمهمة الهينة، وحتى إذا تحققت فإنها تتطلب جهوداً كبيرة لإحداث تغير في السياسات يتسم بالحساسية تجاه النوع الاجتماعي.

هذا بالإضافة إلى أن بيئة السياسة العالمية التي ينبغي أن تناقش فيها العدالة الاقتصادية والعدالة بين الجنسين أصبحت أقل ملاءمة في السنوات الأخيرة. إن أجندات حقوق الإنسان والمرأة وكل الإطار المتعدد الأطراف الذي تحققت فيه مكاسب التسعينيات، أضعفته أزمة السياسة العالمية الحالية التي تسبب فيها الإرهاب والعسكرة والحرب والأحادية. ولو كان للعدالة بين الجنسين ألا تنزلق درجات أكثر إلى أسفل على الأجندة، فعلى الحركات النسائية أن تنشئ تحالفات جديدة مع المؤسسات الحكومية، والحركات الاجتماعية، والأحزاب السياسية.

القسم الأول
الاقتصاد الكلي، والرفاه، والمساواة بين الجنسين

التحرير وإزالة القيود

预览已结束，完整报告链接和二
https://www.yunbaogao.cn/report/index/report?re